

Distr.
GENERAL

TD/403
2 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية:
عمل قيد الإنجاز

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

خلاصة

إن تحسين أداء التجارة بإمكانه أن يساعد البلدان النامية على بلوغ مستويات أعلى من النمو والاستثمار، وعلى تعزيز اقتصاداتها وتنويعها، وعلى النهوض بالكفاءة في تخصيص الموارد من خلال زيادة المنافسة. كما أن بإمكانه أن يحسن المستويات المعيشية الوطنية، وأن يشجع على تنظيم المشاريع، وأن يتيح مزيداً من الفرص للفقراء والنساء في الأنشطة الاقتصادية. ولهذه المكاسب أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية من أجل تعزيز الهدفين الواردين في إعلان الألفية والمتمثلين في تحقيق تنمية مستدامة والتقليل من الفقر. وبغية تحديد هذه المكاسب تحديداً واضحاً وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيقها، بما في ذلك من خلال سياسات ومفاوضات تجارية، فإن الهدف من المعايير التي يعكف الأونكتاد على وضعها لقياس أداء التجارة والتنمية هو إيجاد تفهم منهجي للروابط بين التجارة والتنمية. وتقدم هذه المذكرة عرضاً لما استجد في ما يعكف الأونكتاد على إنجازه من عمل في وضع هذه المعايير.

المحتويات

الصفحة

٣	 معلومات أساسية
	معايير قياس أداء التجارة والتنمية:
٤	١ - أداء البلدان النامية في مجال التجارة
٥	٢ - انفتاح الأسواق
٦	٣ - إتاحة فرص متكافئة لشركاء غير متكافئين
٨	٤ - خدمة الصالح العام
٩	٥ - إنعاش قطاع السلع الأساسية
١١	٦ - التماسك

معلومات أساسية

من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي الاستفادة بأقصى ما يمكن من قدرة التجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية على تعزيز النمو والتنمية وعلى التقليل من الفقر في البلدان النامية. وبإمكان زيادة الإيرادات المتأتية من التجارة وإمكانية التنبؤ بهذه الإيرادات أن تخفف كثيراً مما يواجهه البلدان النامية من قيود في مجال القطع الأجنبي وأن تقلل كثيراً من الاعتماد على المعونة الخارجية ومن أعباء الديون الخارجية. وبإمكان تحسين الأداء التجاري أن يسهم في رفع مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، وأن يعمل على تعزيز القاعدة الاقتصادية وتنويعها، وعلى زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال زيادة المنافسة. وبإمكان التجارة أن تعطي زخماً هاماً لتعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية لبلد ما وأن تشجع على الابتكار، وهما من العوامل الأساسية لزيادة المحتوى المحلي والنهوض بالأنشطة المحلية ذات القيمة المضافة وزيادة الإيرادات المتأتية من عوامل الإنتاج. كما أن بإمكانها أن تشجع على الاضطلاع بالمشاريع وأن تتيح فرص جديدة للفقراء وأن توسع إمكانات زيادة مشاركة المرأة مشاركة مفيدة في الأنشطة الاقتصادية. وبإمكان التجارة أيضاً أن تساعد على ضمان إمكانية حصول الفقراء على الغذاء وعلى الأدوية الضرورية وعلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إن زيادة مكاسب البلدان النامية من التجارة هو أيضاً في صالح البلدان المتقدمة، نظراً إلى أن إمكانات نمو الطلب المحلي في بعضها من المحتمل أن تستقر مستقبلاً، مما ينم عن اتجاهاتها الديموغرافية الطويلة الأجل وعن تنامي درجة تشبع الاستهلاك. وتشكل البلدان النامية خزاناً من الطلب الذي لا ينضب، هذا الخزان الذي إذا ما فُتح لأعطى دفعة مستمرة لنمو التجارة الدولية وتوسع الاقتصادي العالمي، مما يعود بالنفع على رفاه اقتصادات البلدان المتقدمة ومستهلكيها وشركاتها. وعليه، فإن ضمان مكاسب إنمائية من التجارة هو أمر أساسي لتحقيق هذا "المكسب الثلاثي" - أي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وللبدان المتقدمة، وللأقتصاد العالمي ككل.

وللمساعدة على تحقيق هذه المكاسب، ثمة حاجة إلى إيجاد تفهم أكثر منهجية ولرصد أوجه الترابط بين زيادة التجارة والتنمية، بما في ذلك في سياق إيجاد أوجه تآزر إيجابية بين سياسات التجارة الدولية ومفاوضاتها من جهة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى. وفي هذا الشأن، فإن تحديد مجموعة من المعايير والمقاييس المشتركة من أجل تقييم المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة هو مهمة هامة وصعبة. وبإمكان مقاييس الأداء هذه أن تسهم في متابعة التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية متابعة آنية وفي رصد هذا التقدم، فضلاً عن متابعة ورصد تنفيذ توافق الآراء الذي تحقق في مونتيري، وحصائل غير ذلك من المؤتمرات والتظاهرات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وقد عرضت أمانة الأونكتاد مجالات عريضة للبحث والتحليل بشأن المعايير الإنمائية المتصلة بالتجارة في الدورة العادية الخمسين لمجلس التجارة والتنمية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٩٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قد أحاطت علماً بما يقوم به الأونكتاد من عمل على وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية. ويعكف الأونكتاد حالياً، بالتشاور مع غيره من الجهات المعنية في الأمم المتحدة، على ابتكار أساليب مفاهيمية ومنهجية من أجل زيادة تطوير هذه المعايير.

إن عملية وضع معايير لقياس وتقييم أداء التجارة والتنمية هي عملية جارية. وهذه المذكرة غير الرسمية هي جزء مما تبذله أمانة الأونكتاد من جهود في سبيل إبقاء الدول الأعضاء على بينة بآخر ما استجد بشأن هذه العملية. وهي تقدم شرحاً موجزاً لها، وتعرض المؤشرات الممكنة، وتسوق مثلاً توضيحياً على كل من تلك المعايير.

معايير قياس أداء التجارة والتنمية

١- أداء البلدان النامية في مجال التجارة

إن عملية تقدير ما تجنيه البلدان النامية من مكاسب من التجارة ينبغي أن تبدأ بدراسة لأداء تلك البلدان في التجارة الدولية.

مؤشرات ممكنة:

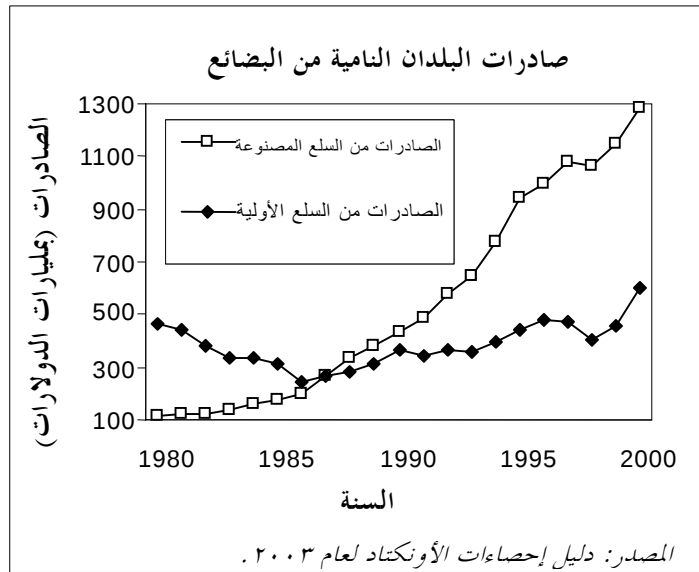
- نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية في السلع والخدمات
- الاتجاهات في تركيز الصادرات
- الاتجاهات في معدلات التبادل التجاري لصادرات البلدان النامية
- الاتجاهات في القيمة المضافة محلياً في صادرات البلدان النامية
- الاتجاهات في نصيب البلدان النامية في القطاعات النشطة للتجارة العالمية

صادرات البلدان النامية:

تباطؤ نمو الإيرادات يطارد تسارع نمو الصادرات

من التطورات الهامة التي حدثت في التجارة العالمية خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية الزيادة في نصيب البضائع المصنوعة بالنسبة إلى السلع في صادرات البلدان النامية. فنصيب المصنوعات في صادرات البلدان النامية، الذي لم يستأثر في عام ١٩٨٠ سوى بنسبة ٢٠ في المائة من الصادرات (١١٥ مليار دولار)، قد نمت باطراد، حيث بلغ قرابة ٧٠ في المائة (١,٣ ترليون دولار) في عام ٢٠٠٠. وفي غضون ذلك، فإن الصادرات السنوية من السلع الأولية، من حيث القيمة، قد تقلبت ضمن نطاق ضيق يتراوح بين ٢٥٠ مليار دولار و ٦٠٠ مليار دولار.

الشكل ١



غير أن إمعان النظر في هذه الاتجاهات يظهر أن الصورة هي أكثر تبايناً إلى حد كبير. فكثير من البلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، قد ظلت مستبعدة إلى حد كبير من هذه العملية. وفي الواقع أن تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية قد ازداد عبر العقدين الماضيين منذ عام ١٩٨٠. وفي حال كثير من البلدان النامية، فإن الزيادة في الصادرات المصنوعة لم يرافقها نمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي. وإن نصيب البلدان النامية في القيمة المضافة للمصنوعات العالمية قد ازداد أثناء هذه الفترة من ١٧ في المائة إلى ٢٤ في المائة، بينما ارتفع نصيبها في الصادرات العالمية من المصنوعات زيادة أسرع كثيراً - من ١١ في المائة إلى ٢٧ في المائة. ومن الجهة الأخرى، ففي حين أن نصيب البلدان المتقدمة في الصادرات العالمية من المصنوعات قد هبط من ٨٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة أثناء هذه الفترة، فإن نصيبها في الإيرادات العالمية من المصنوعات قد ازداد فعلياً من ٦٥ في المائة إلى ٧٣ في المائة. ويدل هذا على جملة أمور، من بينها أن نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية من المصنوعات ليس مؤشراً موثقاً على ما يردّها من هذه الصادرات من قيمة مضافة محلياً، حيث إن هذه القيمة غالباً ما تكون مُتدنية فيما يتعلق بهذه الصادرات، وخاصة ما يعتمد منها في خطوط تجميعه على كثافة اليد العاملة، نظراً لتدني المحتوى المحلي.

٢- انفتاح الأسواق

إن قدرة البلدان النامية على استغلال فرص التصدير القائمة والمحتملة استغلالاً تاماً تتوقف بدرجة حاسمة على مدى انفتاح الأسواق التصديرية الرئيسية أمام سلع تلك البلدان وخدماتها وعلى مدى إنصاف تلك الأسواق لتلك السلع والخدمات.

مؤشرات ممكنة

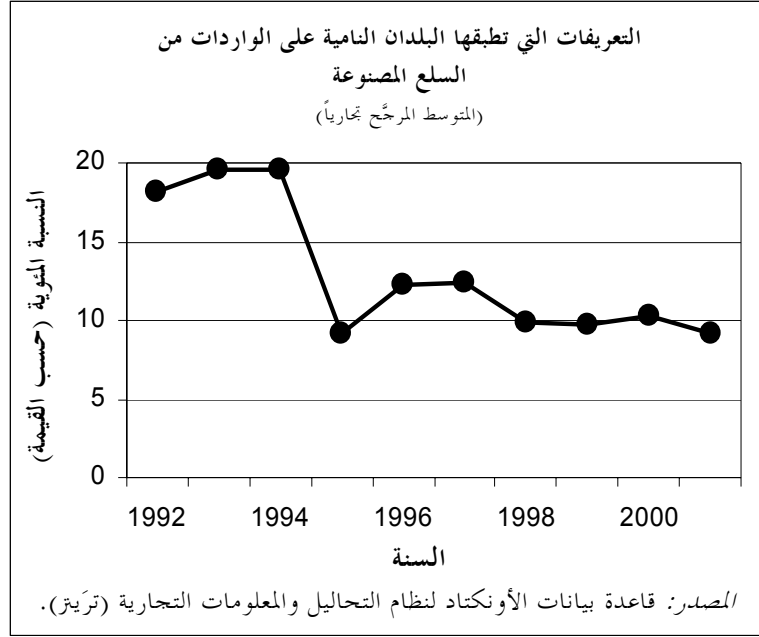
- الاتجاهات في تحرير تجارة البلدان النامية
- الاتجاهات في التعريفات (بما في ذلك فرض حدود قصوى عليها وتضاعفها) المطبقة على الصادرات الرئيسية للبلدان النامية
- اتجاهات الانفتاح في أساليب وقطاعات خدماتية مختارة ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية
- وجود حواجز أمام الدخول إلى الأسواق (مثلاً معايير تخضع للسلطة التقديرية، وشروط تقنية وبيئية، وقواعد منشأ)
- الاتجاهات في الدعم المحلي وإعانات التصدير
- اتجاهات الهياكل والممارسات المخالفة لقوانين المنافسة في الأسواق الدولية الرئيسية

التحرير من جانب البلدان النامية: الجميع مُتأثرون، ولكن أين يذهبون؟

واصلت البلدان النامية عبر العقدين الماضيين سعيها إلى تحرير التجارة، سواء كجزء من تحرير التجارة تحريراً متعدد الأطراف بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو من جانب واحد، بما في ذلك في إطار برامج التكيف الهيكلي واتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب. ومن المؤشرات الرئيسية في هذه العملية الانخفاض المطرد في رسومها التعريفية (انظر الشكل ٢). وكانت النتائج متنوعة: فثمة بلدان كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً، لم تجن مكاسب تذكر في حصائل الصادرات أو القيمة المضافة المحلية، الأمر الذي يطرح أسئلة عن

الطريقة التي تم بها تطبيق التحرير. صحيح أن أي بلد لم يطوّر قط وحدوده مغلقة. إلا أن من الواضح أن الانفتاح الشامل الذي تعمل بلدان نامية كثيرة على تحقيقه، بدعم من مؤسسات التمويل الدولية، ليس هو البديل الأفضل. وتوحى تجارب البلدان النامية الأكثر نجاحاً بضرورة اتباع نهج استراتيجي وانتقائي في عملية التحرير يناسب قدرات كل بلد ومتطلباته، بدلاً من الأخذ بنهج واحد يسري على الجميع.

الشكل ٢



لا يمكن للتحرير المحلي بمفرده أن يكفل جني مكاسب إغاثية من التجارة. فافتتاح الأسواق الرئيسية أمام صادرات البلدان النامية هو أمر مساو في الأهمية. وتواجه البلدان النامية عدداً من القيود الخطيرة. فتطبق البلدان المتقدمة تعريفات أعلى بحوالي ٥٠ في المائة على صادرات البلدان النامية مما تطبقه على الصادرات من البلدان المتقدمة الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن فرض حدود قصوى على التعريفات الجمركية وتساعد هذه التعريفات ما زالا يؤثران في كثير من المنتجات الرئيسية التي تصدّرها البلدان النامية. ومما يعمل على تفاقم هذه المصاعب إقامة حواجز أمام دخول الأسواق، كضرورة استيفاء عدد آخذ في التنامي السريع من المعايير التقنية والبيئية والصحية. وتقدر قيمة ما تقدمه البلدان المتقدمة من دعم لمنتجاتها الزراعية المحلية وما تقدمه لصادراتها من هذه المنتجات من إعانات بحوالي المليار دولار يومياً، مما يعمل على انكماش الأسعار العالمية للسلع الزراعية وإقصاء صادرات محتملة من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود هياكل وممارسات احتكارية أو تحتكرها قلة قليلة في الأسواق الدولية هو أمر يؤثر سلباً في ما تجنيه البلدان النامية من مكاسب من التجارة.

٣- إتاحة فرص متكافئة لشركاء غير متكافئين

إن وضع قواعد منصفة وتطبيقها تطبيقاً عادلاً هما عاملان حاسمان من أجل حماية الدول الضعيفة تجارياً. والغرض من مبدأ المعاملة معاملة خاصة وتفاضلية بمقتضى أحكام قواعد منظمة التجارة العالمية هو وضع أوجه عدم

التناسق الهيكلي وغيره من أوجه التنافر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الاعتبار لدى صياغة الاتفاقات التجارية بغية جعل هذه الاتفاقات منصفة وعادلة.

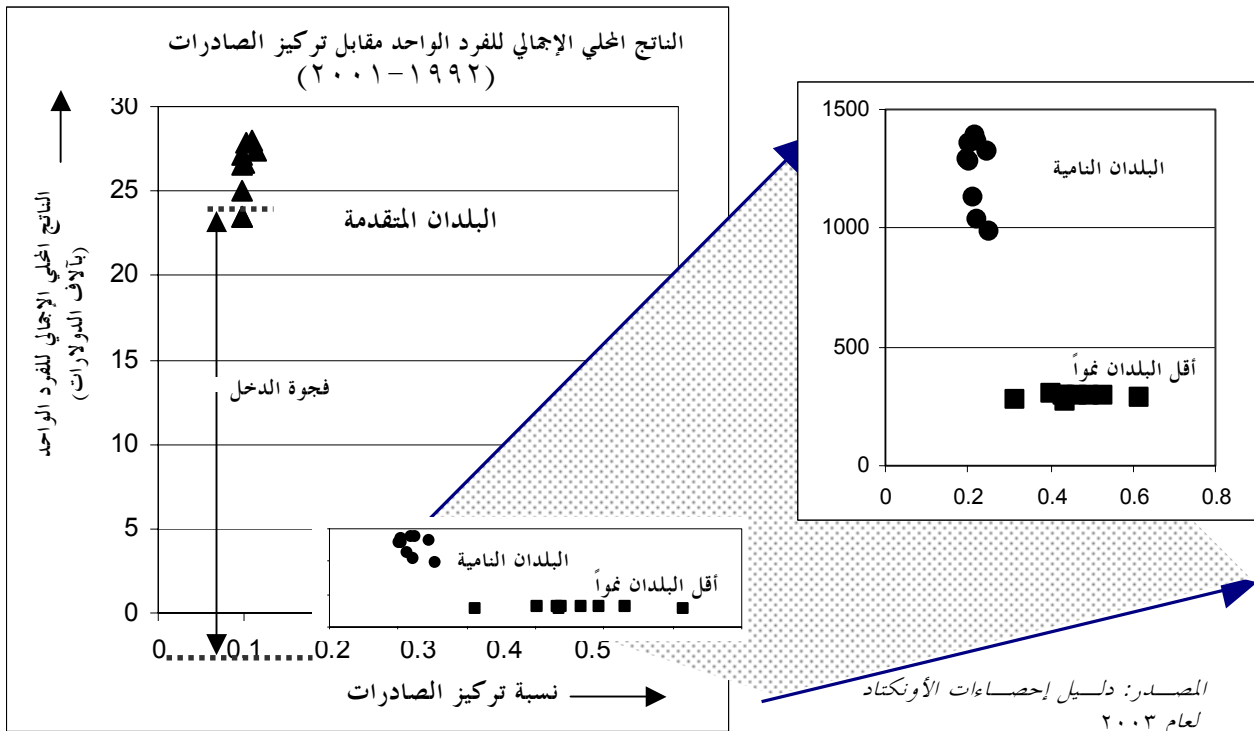
مؤشرات ممكنة:

- الاتجاهات في دخل الفرد في البلدان المتقدمة والنامية
- مؤشرات تنمية الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والتنمية البشرية
- استثمار البلدان المتقدمة والنامية في البحث والاستحداث
- حجم ما تقدمه البلدان المتقدمة والنامية من إعانات
- مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي

اللاحق بالبلدان المتقدمة: ما زال ثمة شوط طويل

تمكّن عدد من البلدان النامية على مر السنين من تقليل تركيز الصادرات وزيادة مستويات الدخل. غير أن أقل البلدان نمواً ما زالت متخلفة إلى حد بعيد في هذا الشأن، حيث تشهد تقلبات ملحوظة في الأداء من سنة إلى أخرى. ويظهر الشكل ٣ هذا النمط، غير أنه يبين أيضاً أنه، على الرغم من التنوع، فإن مستوى دخل الفرد في البلدان النامية ما زال أدنى أضعافاً منه في البلدان المتقدمة. هذه الهوة في الدخل ناتجة عن أوجه تنافر اقتصادية واجتماعية وغيرها من أوجه عدم الاتساق الأساسية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مما يحد من قدرة البلدان النامية على جني أقصى قدر من المكاسب من التنوع. وسيتعين على البلدان النامية أن تركز تركيزاً أكبر على إزالة أوجه التنافر وعدم الاتساق هذه بغية جني مكاسب أكبر من التجارة وإحراز تقدم في اللاحق بمستويات الدخل لدى البلدان المتقدمة. ويلزمها، من بين أمور أخرى، حيز كاف من السياسات العامة وقدر واف من المرونة من أجل انتهاز استراتيجيات تجارية وإمائية وطنية. وينبغي للنظام التجاري الدولي أن يجسّد هذه الضرورة بشكل واف.

الشكل ٣



٤- خدمة الصالح العام

يدعو إعلان الألفية المجتمع الدولي إلى إيجاد بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي تكون مفضية إلى التنمية المستدامة وإزالة الفقر. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من بذل جهود مستمرة لضمان استجابة النظام التجاري إلى القضايا الأساسية التي تخدم الصالح العام، بما فيها استئصال الفقر، ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة، وضمان توفير الخدمات الاجتماعية والبيئية الأساسية للفقراء والمحرومين.

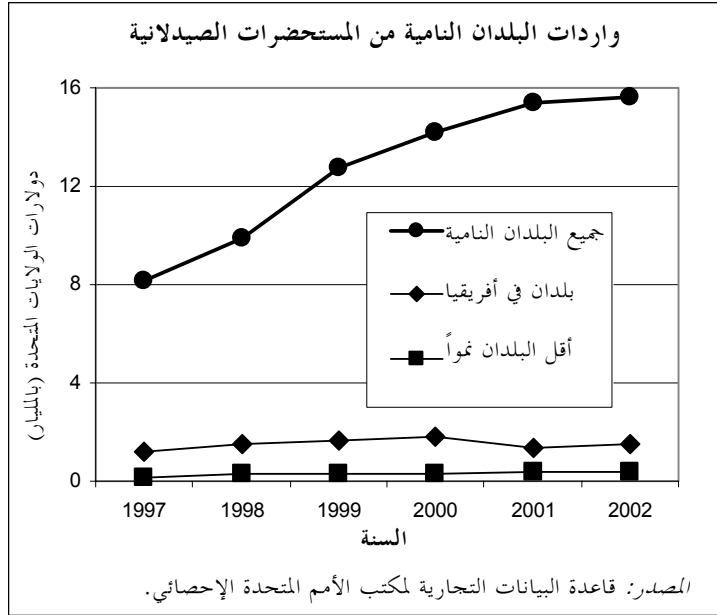
مؤشرات ممكنة:

- الاتجاهات في الفقر؛ مؤشرات اجتماعية ذات صلة
- الاتجاهات في التجارة وإمكانية الوصول محلياً إلى الخدمات الاجتماعية والبيئية الأساسية (القابلة للتداول التجاري)
- الاتجاهات في مشاركة اليد العاملة النسوية في قطاعات التصدير
- الاتجاهات في الأسعار العالمية لصادرات القطاعات المتأثرة بالفقر
- معاملة صادرات أقل البلدان نمواً معاملة معفاة من التعريفات والحصص
- الاتجاهات في الواردات من الأدوية لدى البلدان النامية التي تفتقر إلى قاعدة مستحضرات صيدلانية تُذكر

بإمكان التجارة أن تُنفذ أرواحاً: إتاحة إمكانية الحصول على أدوية مستوردة

إن مقرر منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) والصحة العامة (٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣) كان بمثابة إقرار هام بالدور الذي يمكن للنظام التجاري متعدد الأطراف أن ينهض به في المساعدة على بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بإتاحة إمكانية الحصول على الأدوية. فثمة بلدان نامية كثيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، لا توجد لديها قدرة تُذكر على إنتاج مستحضرات صيدلانية محلية ويتعين عليها أن تعتمد على الواردات. ويبين الشكل ٤ أنه، في حين أن واردات البلدان النامية من المستحضرات الصيدلانية ما برحت آخذة في الازدياد، ففي الواقع أن هذه الواردات، فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا، ما برحت ثابتة أو آخذة في الانخفاض عبر السنوات العديدة الماضية، بينما في الوقت ذاته، باتت أزمة الصحة العامة في كثير من هذه البلدان حرجة بدرجة متزايدة. وتبلغ حالياً قيمة واردات أقل البلدان نمواً من المستحضرات الصيدلانية ٥٠ سنناً للشخص الواحد سنوياً.

الشكل ٤



إن تنفيذ مقرّر منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) والصحة العامة تنفيذاً فعالاً بإمكانه أن يساعد هذه البلدان على الحصول على أدوية من موردين منخفضي الأسعار. غير أن هذا وحده قد لا يكون كافياً. فبعض هذه البلدان سيحتاج أيضاً إلى دعم في الميزانية لتمكينه من ترجمة توافر أدوية بكلفة يسيرة إلى قدرة على شراء هذه الأدوية، لا سيما لصالح الفقراء. وبعبارة أخرى، فسيلزم لاتخاذ إجراءات إيجابية في النظام التجاري أن يكون متزامناً مع زيادة التمويل الإنمائي.

٥ - إنعاش قطاع السلع الأساسية

ثمة نحو ٥٠ بلداً نامياً، من بينها كثير من أقل البلدان نمواً، تعتمد في غالبية حصائل صادراتها على سلعتين أو ثلاث فقط من السلع التصديرية، ويعتمد ٣٩ بلداً من بينها على صادرات سلعة أساسية واحدة. إن رفع شأن السلع الأساسية في مضمار التعاون التجاري والإنمائي على الصعيد متعدد الأطراف وعلى الصعيد الدولي الأوسع، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز بيئة دولية داعمة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، هو أمر جوهري من أجل المبادرة إلى بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتقليل الفقر.

مؤشرات ممكنة:

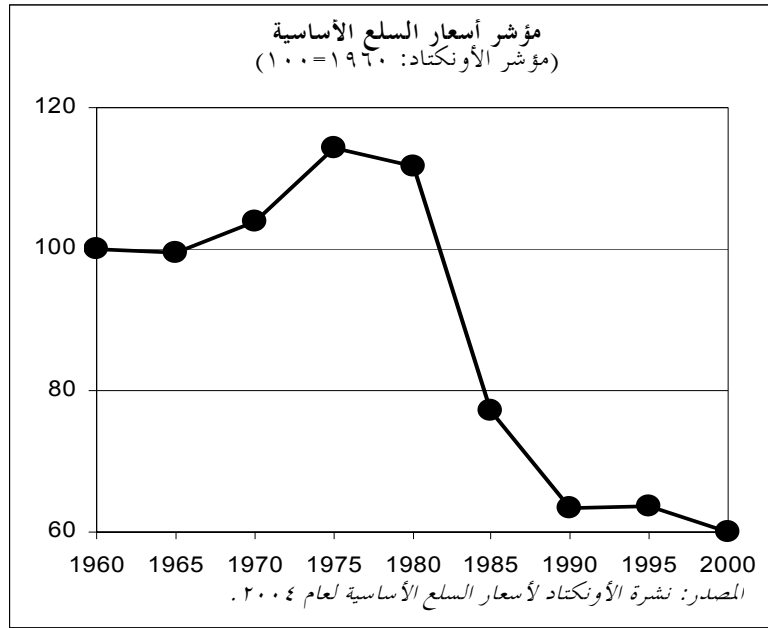
- الاتجاهات في مدى الاعتماد على السلع الأساسية
- الاتجاهات في أسعار السلع الأساسية وفي حصائلها
- الاتجاهات في تجهيز السلع الأساسية محلياً في البلدان النامية

- وجود حواجز أمام تجارة السلع الأساسية تعترض سبيل وصول هذه السلع إلى الأسواق ودخولها إليها
- الاتجاهات في نسبة الحصة المحتفظ بها من القيمة المحلية في سلسلة العرض
- احتياجات مساعدة قطاع السلع الأساسية ومدى كفاية هذه المساعدة

حسن تحديد الأسعار مقابل الحصول على الأسعار المناسبة

إن لإنتاج السلع الأساسية وتجارها أثراً رئيسياً في سبل المعيشة المستدامة للفقراء وفي الأداء التصديري وأداء النمو لدى كثير من البلدان النامية. والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية هي من بين البلدان التي حررت تجارتها على امتداد جبهة عريضة عبر العقدين الماضيين كجزء من عملية التكيف الهيكلي وإصلاحات السياسة العامة. وكان ثمة مبرر هام لهذه الإصلاحات، ألا وهو تحديد أسعار مناسبة. غير أنه، في الوقت ذاته، ظلت أسعار السلع الأساسية آخذة في الهبوط، ولم يفلح المنتجون في الحصول على أسعار مناسبة.

الشكل ٥



إن الانخفاض طويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية هو مشكلة رئيسية لدى كثير من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، حيث إنه يقلل بدرجة لا يستهان بها من القوة الشرائية لحصائل صادرات السلع الأساسية. وإن أسعار السلع الأولية (سواء المعادن أو المنتجات الزراعية) قد ظلت متدنية بدرجة استثنائية من حيث القيمة الحقيقية، وخاصة منذ منتصف التسعينات. فعلى سبيل المثال، بات منتجو البن يحصلون، بالقيمة الاسمية، على حوالي ثلث السعر الذي كانوا يحصلون عليه في منتصف التسعينات. إن إعادة الأسعار إلى مستويات مجزية والقدرة على التعامل مع التقلبات الكبيرة في الأسعار ومع أثرها في الإيرادات يطرحان تحدياً هائلاً أمام

حكومات البلدان النامية ومنتجيتها. ومما زاد هذه المشاكل تعقيداً على الصعيد الدولي ظهور هياكل سوقية متزايدة التركيز وفرض شروط صارمة على دخول الأسواق.

٦- التماسك

من العوامل الحاسمة الأهمية في الواجهة الإنمائية للنظام التجاري الدولي درجة التماسك التي يمكن بلوغها بين مختلف مجالات المفاوضات والاختصاصات التجارية، وبين مختلف المؤسسات والسياسات متعددة الأطراف، وبين هذه العمليات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية.

مؤشرات ممكنة:

- أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية بموجب الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف
- اشتراطات المانحين في التمويل الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف
- نطاق وشمول اتفاقات منظمة التجارة العالمية مقابل نطاق وشمول اتفاقات التجارة الإقليمية
- شروط والتزامات المساعدة المالية والتقنية المتصلة بالتجارة
- الاتجاهات في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تخفيف عبء الديون ونسب خدمتها/تصديرها

تكاليف تنفيذ الاتفاقات التجارية وتكاليف التكيف المتصل بها:

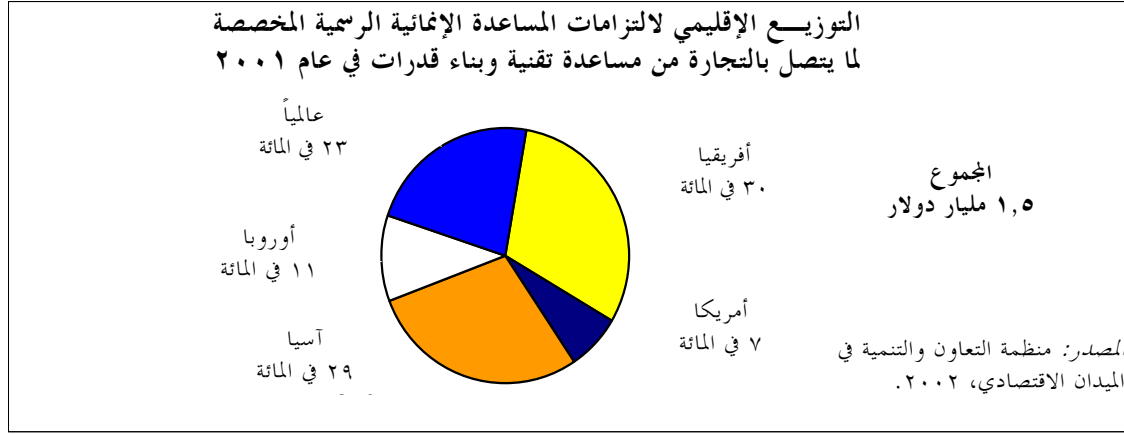
حساب ما لا يُحصى؟

إن الاتفاقات التجارية ليست منخفضة الكلفة. فتنفيذها يقتضي عمليات تكيف مؤسسي وغيره، كما تترتب عليها تكاليف تنفيذ. وحتى الاقتصادات المتقدمة الكبيرة تحسب حساباً لهذه الاحتمالات. واحتياجات التكيف للبلدان النامية، نظراً لحدودية مواردها، هي أشد كثراً. وقد أُشير إلى تحديد حجم تكاليف التكيف والتنفيذ بأنه "حساب ما لا يُحصى". وأي نهج جاد في معالجة ذلك يقتضي تقديراً لاحتياجات كل بلد على حدة وكل قطاع على حدة.

إن الدعم المقدم إلى البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي والساعية إلى الانضمام إليه قد يقدم مؤشراً تقريبياً جداً لما قد يكون مناسباً في هذا الشأن. وفي إطار البرنامج الأوروبي لتقديم المعونة إلى البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (برنامج فار)، وهو إحدى الأدوات الثلاث التي تُستخدم قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي يمولها الاتحاد لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى والساعية إلى الانضمام إليه على الاندماج فيه، رُصد مبلغ ١١ مليار يورو للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ من أجل بناء المؤسسات في عشرة بلدان (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا). ويعادل ذلك مبالغ سنوية بما نسبته ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة. وإن تطبيق هذا العامل على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية مجتمعة يُعطي ٣٤ مليار دولار سنوياً. هذا لا يعني أن هذا الرقم هو مؤشر موثوق لحاجة البلدان النامية إلى دعم من أجل التكيف مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومن أجل تنفيذها. إن شروط التكيف والتنفيذ الناشئة عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يمكن مساواتها مع الشروط التي تقتضيها عضوية منظمة التجارة

العالمية. وكذلك، فإن القدرات المؤسسية وغيرها من القدرات ذات الصلة لدى معظم البلدان النامية لا يمكن مقارنتها بقدرات البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الشكل ٦



من الأهمية أيضاً ملاحظة أن مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠١ قد بلغ ٥٢ مليار دولار، مما يمثل ٠,٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة مجتمعة، مقارنة بالنسبة المستهدفة المتفق عليها دولياً، وهي ٠,٧ في المائة. وقد خُصص حوالي ٢,٨ في المائة من مبلغ الـ ٥٢ مليار دولار لهذا، أي ١,٥ مليار دولار، لما يتصل بالتجارة من مساعدة تقنية وبناء قدرات.
